الأمم المتحدة S/PV.8129

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٢٩

الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث روسيلي فريري
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

دقيقة صمت

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أدين بأقوى العبارات الهجوم الشائن والمميت وغير المقبول بالمرة على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذي وقع الليلة الماضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نعلم أن ما لا يقل عن ١٤ من حفظة السلام التنزانيين قد قتلوا وأصيب أكثر من ٥٠ آخرين بجراح. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن خالص تعازيهم لأُسر الضحايا ولشعب وحكومة تنزانيا. لقد كان حفظة السلام الشجعان أولئك يعملون بموجب ولاية صادرة عن المجلس من أجل توفير مستقبل أكثر أمنا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نُخلد ذكرى تضحيتهم بأرواحهم في سبيل قضية السلام.

وأطلب من أعضاء مجلس الأمن الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة، ترحما على من قتلوا.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة، حدادا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي مالي وموريتانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/1022، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ اليوم بالإعراب عن مدى وثاقة الصلة التي تربطنا بجميع أصحاب الخوذ الزرق التنزانيين الذين قُتلوا وهم يضطلعون بواجبهم في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بجميع أسر وأصدقاء الذين فقدوا أرواحهم أثناء خدمتهم في الأمم المتحدة. وأود أن أعرب مرة أخرى، باسم فرنسا، عن خالص تعازينا ومواساتنا لحكومة وشعب تنزانيا وشعورنا بالحزن العميق.

ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الذي يقضي بأن تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم العملياتي واللوجستي إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فبفضل هذا القرار، ستحظى القوات الأمنية التابعة للمجموعة الخماسية في مالي في إطار القوة المشتركة قريبا بدعم البعثة المتكاملة على

صعيد الإمدادات والإجلاء الطبي والدعم الهندسي. وذلك الدعم سيؤدي دورا حاسما في تعزيز فعالية ونطاق عمليات القوة المشتركة، إذ أنه سيُقدَّم مباشرة في الميدان بخلاف أسلوب التمويل الثنائي. وسيخدم مصالح البعثة المتكاملة التي ستستفيد كثيرا من أن تصبح القوة المشتركة مجهزة لتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها. وسيُموَّل الدعم بالكامل من التبرعات الدولية وسيتمحور حول آلية تخضع لإشراف الاتحاد الأوروبي. وسيُنشأ، وفقا لطرائق تكفل عدم وجود أي أثر سلبي على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وعلى توفير الأمن لموظفيها، وهذه نقطة حاسمة بالنسبة لنا.

ومن المهم أن يتم إبرام الاتفاق التقني بين المجموعة الخماسية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذي سيستند إليه ذلك الدعم، في أقرب وقت ممكن. ويسرني أن أشيد بجميع السفراء الحاضرين هنا، ممثلين لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فهم زملاء وأصدقاء في آن معا.

غير أن القرار الذي اتخذناه للتو لا يركز فحسب على إيجاد صلة عملياتية بين القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فهذا القرار الجديد، الذي يشكل نوعا من التمديد للقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، يحقق تقدما كبيرا في خمسة مجالات أخرى.

أولا، إنه يرحب بوضوح وبقوة بعزم دول المجموعة الخماسية على مضافرة جهودها لمكافحة التهديد الإرهابي. ويشيد القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) بالتقدم المحرز في هذا المجال في غضون بضعة أشهر فقط، ويحث الجميع على تحمل مسؤوليتهم حتى تصل القوة المشتركة إلى قدرتها التشغيلية الكاملة في أقرب وقت ممكن. وذلك أمر حاسم بالنسبة للخطوة التالية.

ثانيا، يعترف هذا القرار بالإذن الذي تتمتع به القوة المشتركة، استنادا إلى الولاية الممنوحة لها من الاتحاد الأفريقي. وهو يشجع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مواصلة جهودها لدمج مبادراتها في بيئتها الإقليمية والدولية عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لفريق الدعم.

ثالثا، إنه يؤيد الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في تنسيق المساهمات الدولية بناء على طلب دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

رابعا، ينوه القرار إلى أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لن تنجح إلا إذا واكبتها جهود إنمائية على أرض الواقع، واحترمت حقوق الإنسان الأساسية. وهو يدعو دول المجموعة الخماسية إلى إيجاد بيئة ملائمة لتحقيق تلك الغاية، ويهيب بجميع شركاء المجموعة – وفي مقدمتهم الأمم المتحدة – دعم تنفيذه.

خامسا، يؤكد القرار بقوة أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم في منطقة الساحل من دون التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. كما إنه يُذكر بوضوح جميع الأطراف المالية بمسؤولياتها فيما يتعلق بنظام الجزاءات المفروض، عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧).

ولذا، فإن القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) يمثل مرحلة جديدة وهامة على صعيد دعم مجلس الأمن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إنه بالفعل يشكل نقطة تحول، إذ أننا نفتح معا سبيلا جديدا لدعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية، والذي يمثل جانبا حاسما من جواب فعاليتها في الميدان.

فقد كان من المستحيل، قبل بضعة أشهر فقط، تصور فكرة أن يتمكن للمجلس من التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام موارد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعم القوة المشتركة. وتحققت النتيجة التي توصلنا إليها اليوم بفضل عملنا الدؤوب للغاية على مدى الأسابيع الأخيرة – على أساس تقرير الأمين العام (S/2017/869) وبعثة المجلس

إلى منطقة الساحل والاجتماع الوزاري الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر – بهدف تحديد عناصر للتوصل إلى توافق آراء في نهاية المطاف، استنادا إلى نهج تدريجي وتعاوني. وأثني على جميع أفرقتنا، بما فيها فريقي، التي ظلت تعمل بإصرار وبعزم كبير على مدى عدة أسابيع.

ولذا، فإن هذا القرار لا يشكل نجاحا للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فحسب، بل كذلك لمجلس الأمن، الذي أظهر قدرته على تقديم استجابة حقيقية في التصدي لأحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين في عالم اليوم. وهو يدل على توافق الآراء القائم حاليا حول هذه الطاولة على أهمية دعم المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية التي تتكاتف لمكافحة الإرهاب. وهذه قضية تؤمن بها فرنسا إيمانا قويا، وهي قضية سنستمر في دعمها بهمة كبيرة في نيويورك وغيرها من الأماكن.

مرة أخرى، أشكر جميع الوفود في مجلس الأمن على التزامها. وأشكر، بصفة خاصة، زميلتي وصديقتي الأمريكية، السفيرة نيكي هيلي، التي أدرنا معها حوارا صريحا، والذي أعتقد أنه كان حوارا بناء أيضا طوال عملية التفاوض.

إن هذا القرار يضعنا معاً في موقف مؤات للمضي قدماً على الطريق المهم الذي لا يزال أمامنا. وآلية الاتفاق الفني، التي أصبحت ضرورية بسبب القيود التي فرضت على المجلس اليوم، ليست هي ما كنا نحبذه في البداية. ومع ذلك، فهي تشكل أساساً متيناً لإحراز المزيد من التقدم استنادا إلى تقارير الأمين العام نصف السنوية المقبلة، شريطة أن تواصل الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اتخاذ الخطوات المطلوبة للتحرك صوب التفعيل الكامل للقوة المشتركة والاستفادة من الدعم المقدم لها بالفعل لكي تسجل نجاحاتها الأولى على أرض الواقع. وتظل فرنسا مقتنعة، أكثر من أي وقت مضى، أن للأمم المتحدة دوراً مركزياً تؤديه فيما يتعلق بتقديم الدعم الدولي للقوة المشتركة، وذلك، أولا وقبل كل شيء، بسبب التزامنا الراسخ بتعددية الأطراف ومركزية الأمم المتحدة في هذا الصدد، وكذلك توخياً للفعالية، لأننا نعتبر أن الأمم المتحدة توفر لنا إطاراً وظيفياً قائماً لتنسيق عملنا بأكثر الطرق عقلانية.

والتهديد الأمني الذي يواجه منطقة الساحل يقلقنا جميعاً نظراً لتداعياته على السلم والأمن الدوليين. والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تمثل الرد المناسب على هذا التهديد. ولذلك، من الضروري أن تتمكن المجموعة الخماسية والمجتمع الدولي من الاستفادة من هذه الفرصة معاً. ومسؤوليتنا في هذا المجلس تتمثل في تقديم الدعم للقوة المشتركة بما يتناسب مع حجم التهديد. وقد اتخذنا خطوة هامة في هذا الاتجاه اليوم، وعلينا أن نواصل المضي قدماً في هذه المرحلة الصعبة بوحدة وعزم، بنفس الروح الطموحة لتوافق الآراء التي مكنتنا من تحقيق نتائج اليوم معاً.

ويمكن للأعضاء أن يعولوا على التزام فرنسا في هذا الصدد. وسيظل بلدي مستعداً على جميع المستويات لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونستضيف في الأسبوع المقبل اجتماعاً رفيع المستوى يرمي إلى المضي قدماً في تفعيل القوة المشتركة وتنفيذ الدعم المقدم لها.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني اليوم بالإعراب عن خالص تعازينا لأسر حفظة السلام التنزانيين الأربعة عشر الذين قتلوا وأصيب أكثر من ٤٠ آخرين بجروح في الهجوم الذي وقع الليلة الماضية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد راعنا هذا الهجوم الجبان على أولئك الذين أُرسلوا لحماية أكثر الفئات ضعفاً.

إن الإرهاب والتطرف العنيف يتسببان في خسائر بشرية فادحة كل يوم. وما من دولة عضو في مجلس الأمن لم تتأثر. وفي منطقة الساحل، يعمل متطرفون عنيفون – في تحالف مع

شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية غالباً – مستهدفين المدنيين وحفظة السلام بشكل فتاك تتردد أصداؤه في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وإنشاء القوة المشتركة على يد الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الملتزمة بأمن المنطقة يظهر إدراكاً حقيقياً لذلك التهديد. واستمرار القيادة الأفريقية حيوي في ذلك الجهد الطويل الأمد، والولايات المتحدة ستواصل إيجاد سبل لتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي والأمن المدني من خلال دعم القوة المشتركة وغيرها من مبادرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ومجلس الأمن، باتخاذه القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، يعرب أيضاً عن دعمه للقوة المشتركة من خلال تشجيع اتفاق فني بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وسيوفر ذلك بعض الدعم اللوجستي الفوري على أساس رد التكاليف. ونود أن نشكر أعضاء المجلس على تعاونهم، وبخاصة فرنسا، التي عملنا معها بشكل وثيق خلال الأشهر الماضية. ويبين الإبداع والطابع الخلاق في نص القرار ما هو ممكن تحقيقه بروح التعاون بشأن الأهداف المشتركة. ودعم المجتمع الدولي لشعوب الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة جلي ومتنام بشكل لا يمكن إنكاره. ولدى دول منطقة الساحل الخمس العديد من الشركاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد تعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٦٠ مليون دولار، لتنضم بذلك إلى الاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة العربية السعودية وغيرها في دعم دول منطقة الساحل الخمس.

ونعتقد أن هذه الأمثلة على الدعم الدولي الواسع تبين أفضل الطرق للمضي قدماً في المستقبل لمساعدة مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرى أن تشجيع المجلس للتوصل إلى اتفاق فني هو المدى الكامل لأي دور داعم ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة خارج التنسيق والمساعدة الفنية المستمرين على أساس طوعي. كما يجب ألا نغفل ضرورة التأكد من أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لديها من القوات والقدرات ما تحتاجه للنجاح. والقدرات الحالية للبعثة من حيث القوى البشرية والقدرات التشغيلية غير مقبولة، وهو ما يعوق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها الخاصة، وسيعيق قدرتها على تقديم الدعم للقوة المشتركة في حدود الشروط المتوخاة بموجب القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

وعلى المدى الأطول، يجب أن تقوم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بعمل أفضل في تيسير العمليات الإنسانية والإنمائية للمساعدة على مكافحة التطرف العنيف واستعادة سيطرة الدولة. ولكي تكون مجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل فعالة، يجب أن تحترم حقوق الإنسان وتخضع قواتها للمساءلة وتتشاور مع المجتمعات المحلية، مع الاستجابة لشواغلها في نفس الوقت. وبينما تعمل القوة المشتركة على كفالة الأمن المدني في أداء واجباتها، ستكون هناك قائمة متزايدة من الشركاء لمساعدة القوة على العمل من أجل الاكتفاء الذاتي.

ونحن نتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا بشأن تحسين بعثة حفظ السلام في مالي. ونرحب أيضا بفرصة العمل مع الأطراف المالية على إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والتصدي للتحديات الأخرى المتبقية في البلد.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن خالص العزاء لأسر وحكومة وشعب تنزانيا الشقيق لسقوط ضحايا من قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء تأدية مهمتهم السامية في دفع جهود الاستقرار في تلك الدولة الأفريقية الشقيقة.

لقد اتخذ مجلس الأمن اليوم القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، وهو القرار الثاني بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الأمر الذي يؤشر بوضوح على الاهتمام الذي يوليه المجلس لهذا الملف في ضوء الارتباط والتأثير المتبادلين للأمن

والاستقرار في منطقة الساحل على أمن واستقرار المناطق المحيطة والأمن والسلم الدوليين. وأود في هذا السياق أن أؤكد على النقاط التالية.

أولاً، إن القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل، والتي دشنتها دول المنطقة بمبادرة طموحة وشجاعة وبدعم ومساندة من الاتحاد الأفريقي، وترحيب من مجلس الأمن، تعد الخيار الأكثر فعالية على المدى البعيد، بالتكامل مع الأدوار المرحلية التي تقوم بها القوات الأممية والمهمة الفرنسية – برخان – لإعادة الاستقرار ومكافحة تفشي الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

ثانياً، إن الدور المنوط بتلك القوة لا يقتصر على حدود دولها، بل يجب إدراك حقيقة هذا الدور في القتال في واحدة من الجبهات المتقدمة والأكثر قسوة وصعوبة في إطار الحرب الشاملة التي يخوضها العالم اليوم في مواجهة تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي لم تعد تعترف بحدود أو حواجز، حيث تعمل تلك العصابات المارقة، سواء في الساحل أو ليبيا أو حوض بحيرة تشاد أو غيرها من أجزاء العالم، على تعزيز التواصل والتنسيق وتبادل الدعم فيما بينها. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي دعم جهود وتضحيات القوة المشتركة على الصعيد العسكري بحزمة متكاملة من البرامج لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في المنطقة. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً دعمنا للجهود الهادفة لإحياء وتفعيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ثالثاً، إن انضمام مصر لتوافق الآراء بشأن قرار المجلس ٢٣٩١ (٢٠١٧) يأتي في إطار دعمنا غير المشروط لما تقدره دول المنطقة من خطوات تصب في مصلحتها. إلا أننا نود الإعراب عن شعورنا بالإحباط لعدم قدرة المجلس، نتيجة لتباين بعض الرؤى، على تلبية الطموحات المرجوة حول طبيعة وحجم وآلية تقديم هذا الدعم بالصورة التي كان من شأنها ضمان تلبية الاحتياجات الفعلية للقوة في توقيتات محددة، وبما يسمح لها بالتنفيذ السريع والفعال لخطط نشرها ومباشرة مهامها بكامل طاقاتها.

وكذلك ضمان اتخاذ الأمانة العامة كافة التدابير اللازمة بالتنسيق مع قيادة البعثة المتكاملة لتوفير الإمكانيات والقدرات المطلوبة للبعثة لتنفيذ ولايتها وضمان أمن أفرادها على النحو المطلوب، بما يسمح لها باستخدام مواردها المتاحة لتقديم الدعم اللازم للقوة المشتركة بموجب نص القرار.

وأخيرا، تعتقد مصر أنه ينبغي لمجلس الأمن إعادة النظر مستقبلا وبصورة دورية في طبيعة الدعم المقدم إلى القوة المشتركة، آخذا في الاعتبار مسؤولية المجلس الأخلاقية والسياسية والقانونية وفقا لولايته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، في بذل الجهود اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين، وذلك لرصد ما تحقق والبناء على الرسائل المعنوية الداعمة، وآلية المساندة المتضمنة في القرار الذي تم اعتماده اليوم، ومراجعة مدى الحاجة لتوفير مزيد من الآليات التنفيذية التي تضمن تعزيز التعاون مع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لدول الساحل، بما في ذلك توفير التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لتمكين تلك القوة من القيام بدورها على النحو المرجو.

ختاما، تؤكد مصر من جانبها على أنها لن تتوانى عن بذل كافة الجهود اللازمة لدعم أشقائها في دول المجموعة الخماسية، بالتعاون المشترك على جميع المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بإدانة الهجوم المروع على حفظة السلام وقوات البلد المضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية بالأمس، وأتقدم بخالص التعازي إلى تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المفزع حقا أن يُستهدَف حفظة السلام بتلك الطريقة. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا والمصابين وأصدقائهم، ونتمنى لهم الشفاء العاجل.

إننا هنا اليوم لمناقشة الأزمات الإنسانية والأمنية في مالي ومنطقة الساحل التي لا تزال مصدر قلق عميق بالنسبة لنا، وقد سبق لمجلس الأمن أن ناقشها مرات عديدة في الماضي. ولا يزال

النزاع يدمر حياة المواطنين في مالي ومنطقة الساحل، في حين تواصل المنظمات الإرهابية، بما في ذلك المستفيدون من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تهديداتها للسلام والأمن في المنطقة.

لقد رحبنا بالقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) المتخذ في حزيران/يونيه بنشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جميع أراضي البلدان المساهمة فيها. وأشدنا بالتقدم السريع والفعال المحرز لجعل تلك القوة حقيقة ملموسة، وهو ما شهدته الدول الأعضاء في تلك القوة بشكل ملموس في الميدان في وقت سابق من هذا العام، في حين أشدنا بالدور الهام للدعم الدولي في تعزيز القوة وتمكينها من العمل بكامل قدراتها.

وتؤدي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عملا خطيرا وهاما، وما تزال تواجه تحديات ملحة. ولكن بقدر ما يسعى النزاع والإرهاب إلى التفريق بيننا، بقدر ما نعمل جميعا معا وندعم بعضنا بعضا كما ينبغي. ولذلك السبب صوتنا مؤيدين للقرار ٢٣٩١(٢٠١٧). ويحدد القرار إطارا واضحا لدعم المجتمع الدولي للقوة المشتركة من خلال البعثة المتكاملة، ويضع آلية واضحة للتبرعات الدولية لدعم ذلك الجهد الهام. ونرحب بالتعهدات من جانب الجهات المانحة الدولية، فضلا عن دور الاتحاد الأوروبي في كفالة التخصيص الفعال لذلك الدعم. ونعمل حاليا على دراسة المجالات التي يمكننا تقديم الدعم بصورة أفضل فيها على سبيل الأولوية.

ونحث دول منطقة الساحل الخمس على اغتنام الفرصة التي تتيحها عروض الدعم هذه بهدف تمكين القوة المشتركة من العمل بكامل قدرتها بأسرع وقت ممكن. وندعو تلك الدول أيضا إلى الاستفادة من الخبرة التقنية المتاحة لها، لأن من شأنها أن تسهم بشكل إيجابي في عملها الرامي إلى وضع إطار قوي للامتثال لحقوق الإنسان.

ونثني على الأمانة العامة، تحت قيادة نائبة الأمين العام أمينة محمد، على جهودها الرامية إلى تحقيق الاتساق ووضع استراتيجية شاملة للتداخل بين أعمال مختلف الوكالات الإنمائية في الميدان. ولا سبيل لاستمرار أي تقدم في مجال الأمن إلا بدعمه بواسطة تقديم الخدمات إلى السكان.

وأخيرا، ندعو جميع شركائنا وأصدقائنا الماليين إلى مضاعفة جهودهم الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وهي خطوة لا مناص منها في سياق السعي إلى إحلال السلام والأمن في منطقة الساحل.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نؤيد عبارات المواساة والتعازي التي أُعرب عنها بمناسبة وفيات عدد من حفظة السلام التنزانيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن تعازينا لجميع أقارب وأصدقاء المتوفين والمصابين من تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

لقد صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) بشأن تقديم الدعم التقني والمادي إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اقتناعا منه بأهمية تقديم المساعدة إلى هذا التحالف الإقليمي من جانب المجتمع الدولي. وتواصل القوة المشتركة التي تمت الموافقة عليها بموجب القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) التصدي الفعال للتحديات في منطقة الساحل تمشيا مع المبدأ القائل بأن المشاكل الأفريقية تتطلب إيجاد حلول إفريقية لها. ونرى أن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في أفريقيا.

ونرى أن من الضروري مساعدة القوة المشتركة لأنها لا تواجه التحديات المتعلقة بمكافحة الإرهاب فحسب، بل تسعى أيضا إلى القضاء على الجماعات الإجرامية العابرة للحدود التي تدعم الإرهاب. ونرحب بالنشر السريع للقوة المشتركة في الميدان، علاوة على تنفيذ أولى عملياتها بالفعل. ونشجع على تعزيز التعاون بين المشاركين في القوة المشتركة عند نشر القوات في المستقبل بما يتسق مع التخطيط المتفق عليه. ونود التأكيد

مرة أخرى على أن بوسع الجهود المنسقة لجميع أعضاء الفريق الإقليمي لمنطقة الساحل دون استثناء أن تؤدي إلى نتائج فعالة.

ختاما، نود أن نشير إلى أن الإرهاب نفسه أصبح عالميا في عصر العولمة هذا. ولا يمكن القضاء على ذلك التهديد إلا ببناء أوسع جبهة ممكنة ضده، وهو ما ظلت روسيا تدعو له منذ أمد بعيد. وسنواصل تقديم المساعدة الملموسة إلى شعوب منطقة الساحل عبر قنواتنا الثنائية.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ أيضا بالإعراب عن غضبنا على الهجوم الذي شن على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ليلة البارحة. ونقدم خالص تعازينا لأسر الضحايا ولحكومة تنزانيا وشعبها. ويشكل ذلك الهجوم المتعمد جريمة حرب وينبغي إدانتها بأقوى العبارات. ولا بد من تقديم الجناة للعدالة. ولا شك أنه يوم حزين لأسرة الأمم المتحدة ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد صوتت السويد مؤيدة للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) لأن المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية والأمن في منطقة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تستحق دعمنا الكامل. ولأجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة، يجب أن يظل تركيزنا الأساسي على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وعليه، يجب أن تكون أي مبادرة أمنية في المنطقة أو لأجلها جزءا من نهج شامل يشمل جانبي الحوكمة والتنمية بصفة خاصة. وبالتالي، يجب أن توضع القوة المشتركة وتتم مساءلتها في إطار سياسي أوسع نطاقا. ومن الضروري التنسيق مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والشركاء والمبادرات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي.

وعلاوة على ذلك ينص قرار اليوم أيضا على أنه يجب ألا يؤثر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة عن طريق بعثتها المتكاملة في مالي على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وأولوياتها الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقارير المتابعة على النحو المنصوص عليه في القرار.

وقد ثبت الترابط بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية في الكثير من المناسبات. ويدعو قرار اليوم إلى إنشاء إطار قوي للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويدعو الأمم المتحدة والشركاء إلى دعم تنفيذه. وذلك أمر بالغ الأهمية إذا أردنا للقوة المشتركة أن تنجح في جهودها المبذولة لمكافحة الإرهاب، إلى جانب الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

إن السويد مستعدة للمساهمة في إنشاء إطار الامتثال، بالإضافة إلى دعمنا الحالي للقوة من خلال الاتحاد الأوروبي.

ونعتقد أن نداءات مجلس الأمن المتكررة من أجل الملكية الإقليمية وتوقعاتنا من القوة ومطالبتنا بالمساءلة ينبغي أن تقترن بما يكفي من الموارد والدعم. وفي هذا الصدد، نأمل أيضاً أنّ تضمن آلية الاتحاد الأوروبي المنسقة المتوخاة من أجل توجيه التبرعات إلى القوة المشتركة وضمان تسديد التكاليف المالية كاملة إلى البعثة المتكاملة، بالتنسيق الوثيق مع المانحين الآخرين، مصادر تمويل مستمرة ويعول عليها. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن الشمول الكامل والتنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك من خلال كفالة مشاركة المرأة، يجب أن يظل أولوية. إن اتفاق السلام أفضل فرصة متاحة لنا لمنع المزيد من انتشار انعدام الاستقرار وبناء السلام المستدام.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أنضم إلى زملائي في الإعراب عن خالص تعازي الحكومة الإيطالية لأسر الضحايا والحكومة المعنية على فقدان ١٤ تنزانياً من ذوي الخوذ الزرق في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب إيطاليا باتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) بالإجماع. في البداية، أود أن أشكر الوفد الفرنسي على جهوده الدؤوبة التي مكنت المجلس من تحقيق هذه النتيجة الهامة.

لقد أكدت إيطاليا في مناسبات عديدة، طوال هذا العام في هذه القاعة، على أن منطقة الساحل تواجه تحديات خطيرة لتنميتها وأمنها، مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالبشر وغيرهما من أشكال الاتجار والجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن هذه حالة معقدة، شهدها المجلس نفسه أثناء زيارته الأخيرة في تشرين الأول/أكتوبر والتي أُبرزت في المناقشة المفتوحة المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أثناء الرئاسة الفرنسية (انظر S/PV. 8080). وخلال رئاستنا في تشرين الثاني/نوفمبر، تمشياً مع الرئاسة الفرنسية، أثرنا العلاقة القائمة بين التحديات في منطقة الساحل وحالة عدم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي القيام بذلك، نأمل أن نكون قد ساهمنا في النقاش الدائر بشأن منطقة الساحل – وهو نقاش تعزز، مع هذا القرار، بخطوة هامة أخرى.

هناك أربع مسائل حددتها إيطاليا دائماً كأولويات للتأكد من أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل. أولاً، لا بد من التنسيق والتعاون بين قوة المجموعة الخماسية والمبادرات الجارية بالفعل في المنطقة، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثات الاتحاد الأوروبي. ثانياً، إن استراتيجية سياسية واضحة، مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، هي أمر ضروري لمعالجة المشاكل المتعددة الأوجه في المنطقة. ثالثاً، إن جميع العمليات التي قامت بها قوة المجموعة الخماسية أو دعماً لها يجب أن تتم ضمن إطار فعال لاحترام حقوق الإنسان. وأخيراً، يجب على الأمم المتحدة دعم عمليات السلام الأفريقية على المستويين السياسي والمالي. إن هذه العناصر الأربعة مدرجة في هذا النص وتشكل أساس تأييدنا للقرار. وهي العناصر الأربعة التي يقع على عاتق المجلس الالتزام بمواصلة تطويرها في الأشهر القادمة.

وبهذا القرار، نقرّ مرة أخرى بالجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية ونشجّع المجتمع الدولي على دعم التزامها. وستواصل إيطاليا القيام بذلك بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف كجزء من عملنا في الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وداخل الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، ندرك الدور الذي يُسنده القرار إلى الاتحاد الأوروبي، ونحن على استعداد للقيام بدورنا لكفالة أن المناقشات التي سنجريها في بروكسل مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن السبل الكفيلة بتنفيذ ذلك الدور تأخذ تطلعات بلدان المنطقة وبلدان المجموعة الخماسية بعين الاعتبار.

السيد تسانغ ديان بن (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تعاطفها وخالص تعازيها للأسر الثكلى وحكومتي تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الخسائر الفادحة في الأرواح بين أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية جراء الهجوم عليها.

إن الحالة الأمنية الراهنة في منطقة الساحل متدهورة. وقررت بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إنشاء قوة مشتركة للتصدي بنفسها للتحديات الأمنية الإقليمية. ويجسّد هذا الاعتماد على الذات ووحدة وتعاون البلدان الأفريقية إسهاماً هاماً في السلام والأمن في أفريقيا والعالم بأسره. وفي الوقت نفسه، تواجه قوة المجموعة الخماسية هذه صعوبات مثل عدم كفاية الموارد المالية وفي مجال التكنولوجيا والمعدات، وتحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي.

من شأن القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الذي اتخذه المجلس للتو، تيسير دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للقوة المشتركة. ولذلك صوتت الصين تأييداً لمشروع القرار. وتدعو الصين مجلس الأمن إلى الاحترام الكامل للملكية الأفريقية وتمكينها في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية ودعم جهود بلدان

منطقة الساحل في صون السلام والأمن الإقليميين، وتشجيع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية، بما في ذلك الموارد المالية.

والصين على أهبة الاستعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في الاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل والقارة الأفريقية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة تنزانيا وندين بأشد العبارات الهجوم الذي تسبب في مقتل العديد من حفظة السلام التنزانيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجرح عدد أكبر منهم. إن قلوبنا مع أسر أولئك الذين فقدوا أحباءهم. ونتمنى الشفاء العاجل لـ ٥٣ الذين أصيبوا.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) لدعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونشكر فرنسا، بوصفها القائم على الصياغة، على تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار، فضلاً عن التزامها الثابت بدعم القوة. ما من شك في أن دعم المجلس، بل وبقية المجتمع الدولي، أمر حيوي في الحرب المستمرة التي تشنها بلدان المجموعة الخماسية لمكافحة الإرهاب وغيره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية. إن نشر قوة قوامها ٥٠٠٠ جندي سيكون مفيداً جداً في تحييد الجماعات الإرهابية المسلحة والشبكات الإجرامية العاملة في المنطقة. كما سيدعم الأهداف التنفيذية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي هي البؤرة التي تنبع منها تحديات السلام والأمن في المنطقة.

وعلى الرغم من أن القرار لا يرقى بالضرورة إلى مستوى توقعاتنا، إلا أننا نقدّر روح التوافق التي أبدتها الدول الأعضاء، ولا سيما الولايات المتحدة، بهدف تحقيق توافق الآراء اللازم، ولكننا نأمل مخلصين أن يكون مجلس الأمن، عند إجراء تقييمٍ مناسب لأداء القوة، قادراً على تقديم الدعم المعزز في الوقت المناسب.

ما كان يمكن أن يكون توقيت اتخاذ القرار أنسب وأكثر صلة في ضوء المؤتمر الدولي المقبل لإعلان التبرعات دعماً لدول المجموعة الخماسية المقرر عقده في بروكسل الأسبوع المقبل. ويحدونا الأمل في أن يتيح المؤتمر للشركاء الدوليين والإقليميين تقديم التزامات دعماً للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أنضم إلى الزملاء الآخرين في الإعراب عن تعازينا لسلطات وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة وتعاطفنا معهم في وفاة ١٤ تنزانياً من ذوي الخوذ الزرق بصورة مأساوية، قُتلوا أثناء تأدية واجباتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب السنغال باتخاذ المجلس اليوم بالإجماع للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونود أن نشكر فرنسا التي أظهرت مثابرة وانفتاحا ومهارة بصفتها القائم على الصياغة. ومما لا شك فيه أن القرار يمثل مصدرا هاما آخر لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، التي سبق أن رحب مجلس الأمن بإنشائها في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). ولا بد من القول مرارا وتكرارا أن القوة المشتركة قد أخذت على عاتقها بشجاعة مهمة التصدي بحزم للمظاهر الإقليمية للمشكلة العالمية المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف. وقد رأينا أن التزام المجموعة الخماسية قد يسر اتخاذ مبادرات أخرى باسم منطقة الساحل وبالتعاون معها. وتمثل آلية التمويل المقترحة في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح. ومن خلال زملائنا الممثلين الدائمين لكل من بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، الحاضرين هنا اليوم، أود أن أعرب بتواضع عن امتنان السنغال للالتزام الشجاع من جانب حكومات البلدان الشقيقة الجارة للمجموعة الخماسية بالمساعدة على التصدي للعديد

من الآفات التي تصيب منطقة الساحل، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بجميع أشكاله، بما في ذلك بالبشر، وهو التزام قررت المضي فيه قدما بغض النظر عن التكاليف البشرية والمادية والمالية.

وكانت العملية الأولى ”البقرة السوداء“، التي أجرتها القوة المشتركة، في القطاع الأوسط، دليلا على تصميم المجموعة الخماسية ومستوى الفعالية الجديد الذي وصلت إليه القوة في تشغيلها. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد القوة على تحقيق القدرة الكاملة على الجبهتين السياسية والمعنوية، لا سيما وأنها تعمل وتنسق بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وترتبط بلدان منطقة الساحل والصحراء بمصير مشترك مع بلدان المجموعة الخماسية، التي تتقاسم معها حدودا برية وبحرية واسعة.وتود السنغال أن تشكر جميع من أن أبدوا دعمهم بالفعل.وندعو شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى إبداء مزيد من السخاء والتضامن النشط من خلال الآلية المنصوص عليها في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، وخاصة من خلال إظهار دعم كبير وسخي في مؤتمري المانحين اللذين ستعقدان في باريس وبروكسل في الأسبوع المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل اليابان.

ترحب اليابان باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) بالإجماع اليوم.وأشيد بالجهود التي بذلتها فرنسا في الجمع بين شركائنا للعمل من أجل استعادة السلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. وقد أيدت اليابان القرار لأننا ندرك أن مالي بحاجة إلى الدعم إذا أرادت الإسراع في تنفيذ ما تبقى من الأحكام الرئيسية في اتفاق السلام والمصالحة في مالي.إنه وقت حاسم بالنسبة للبلد، والقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) يؤكد ذلك. ويوفر ترتيبات مبتكرة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي باستخدام آلية التمويل التي ينسقها الاتحاد الأوروبي. ويتطلب نجاح الجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية، بما فيها المبذولة من خلال هذه الترتيبات، دعم المجتمعات الدولية.ونود أن ندعو شركاءنا الدوليين إلى تعبئة الجهود التي تدعم دول المجموعة الخماسية في تنفيذ القرار الجديد.

وأود أن أختتم بياني بقول إن اليابان تشدد على أهمية معالجة دوافع التطرف العنيف في منطقة الساحل.ولا يمكن إيجاد حل للعواقب وآثار الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الإرهابية الموجودة هناك، بما في ذلك تلك التي تستفيد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مالي ومنطقة الساحل، عن طريق التدخل الذي يركز على الأمن وحده.إننا نؤمن بقوة بأنه قد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى كفالة أن تكون الاستجابة للتطرف العنيف في منطقة الساحل استجابة شاملة.ويتطلب تزايد انعدام الأمن في وسط مالي والمناطق الحدودية أكثر من مجرد احتواء العنف.يجب أن نبني مجتمعا قادرا على الصمود ومؤسسات تكفل الأمن البشري.وستواصل اليابان العمل عن كثب مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والأمم المتحدة، وشركائنا الدوليين بغية إحراز تقدم صوب تحقيق الأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بضم أصوات بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى إدانة المجلس للهجوم الوحشي والجبان الذي وقع اليوم على أصحاب الخوذ الزرق الذين يخدمون قضية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.ونقدم تعازينا إلى حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا الشقيقتين، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وأود أولا، بالنيابة عن سفراء الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية الحاضرين هنا اليوم، أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة المكرسة لاتخاذ المجلس للمرة الثانية، في أقل من ستة أشهر، لقرار (وهو القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)) بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، والذي أود أن أذكر بتأييد الاتحاد الأفريقي له. كما تود الدول الأعضاء في المجموعة أن تهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم الجميل اليابان لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الرائع الذي قام به صديقنا العزيز السفير سيباستيانو كاردي ووفده خلال رئاسة إيطاليا في الشهر الماضي. وقبل متابعة بياني، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص شكرنا للأعضاء غير الدائمين الذين تنتهي مدة عضويتهم بنهاية هذا الشهر. وينبغي أن يشعروا بالفخر لما قدمته بلدانهم من إسهامات هائلة في السلام والأمن الدوليين.

أود مرة أخرى أن أنقل إلى أعضاء المجلس شكر السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي والرئيس الحالي للمجموعة الخماسية، باسم نظرائه من بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد، على القرار الهام الذي اتخذه المجلس للتو بالإجماع. ونرحب باعتماد القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الذي يتماشى تماما مع الزخم الجيد المتولد بشأن التعزيز التدريجي للدعم الدولي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، وإن كان صحيحا أننا كنا نود أن نرى ولاية أكثر قوة، وولاية أنشئت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن المزيد من دعم الأمم المتحدة الواسع النطاق للقوة فيما يتعلق باللوجستيات ووسائل الاتصال والمعدات والهياكل الأساسية. كما كنا نود أن نرى مزيدا من الدعم من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لجميع قطاعات النشر التابعة للقوة المشتركة في شرق البلد وغربه ووسطه، فضلا عن تلقي تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإننا لم نفقد الأمل. ونحن ممتنون للغاية لكل عضو من أعضاء المجلس لما تم إحرازه بالفعل من تقدم، وقد وقعنا على هذه الدينامية الإيجابية، على أمل أن تفي بتوقعاتنا تدريجيا في إطار الاستعراض وشروط التقييم الدوري المنصوص عليها في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وأود هنا أن أشكر الوفد الفرنسي، تحت قيادة صديقنا العزيز السفير فرانسوا دولاتر، لبدء المفاوضات وقيادتها بشأن القرار الذي اتخذه المجلس للتو.

وبالنيابة عن قياداتنا وشعبنا، أود أيضا أن أعرب عن امتناننا المطلق للبلدان الشريكة والمنظمات الدولية الشريكة التي تعهدت فعلا بتقديم التبرعات إلى القوة المشتركة. وأشير بخاصة إلى المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، والدانمرك. كما أناشد شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين أن يحشدوا طاقاتهم للمساعدة في تنفيذ القوة المشتركة تنفيذا فعالا وسريعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد با (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن موريتانيا، اسمحوا لي أن أعرب بدوري عن تعازينا العميقة لأسر الجنود من أصحاب الخوذ الزرق الذين قتلوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجميع الذين يدافعون عن قيم حفظ السلام. كما أن الفرصة مناسبة الآن ليتقدم بلدي بالشكر إلى السلطات العليا في الأمم المتحدة على تعاطفها وتضامنها معنا عقب وفاة الجندي الموريتاني المنتشر مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشكر فرنسا على ما أبدته من تضامن وتعاطف أيضا.

ومن دواعي سروري البالغ أن أخاطب المجلس اليوم. فبالنيابة عن بلدي، وبالنيابة عن رئيس الجمهورية بصفة خاصة، أشكر الأعضاء على الاهتمام الخاص جدا الذي أبدته الأمم المتحدة بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تتألف من

بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد. ولا يوجد دليل أكثر وضوحا تجاه هذا الاهتمام — إضافة إلى القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) – من زيارة أعضاء مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر إلى منطقة الساحل للمجموعة الخماسية، بما في ذلك مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو، من أجل القيام مباشرة بتقييم طبيعة التهديد الإرهابي وجدوى برنامج الاستثمارات ذات الأولوية، بغية دعم كل من تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومسائل التنمية في تلك المنطقة، حيث لا يزال التهديد الإرهابي قائما. ونحن نحيّي جهود القادة المشاركين في البعثة، أي فرنسا وإيطاليا وإثيوبيا.

وإنني أؤكد من جديد الامتنان العميق الذي يكنّه بلدي للأمم المتحدة على التزامها بالسلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل. كما يغتنم بلدي الفرصة لينوّه بالجهود التي يبذلها شركاؤنا الثنائيون والمتعددو الأطراف دعما لمنطقة الساحل، بما في ذلك فرنسا، البلد الصديق الذي نقدّر دائما الجهود الكبيرة التي ما فتئ يبذلها منذ أمد بعيد وبشكل استثنائي لصالح السلام الاستقرار في المنطقة. كما لا يسعنا أن ننسى جهود الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية، وتحالف المملكة العربية السعودية والدنمارك وألمانيا، التي تلتزم أيضا بتقديم الدعم الفعال للقوة المشتركة لمنطقة الساحل التابعة للمجموعة الخماسية.

واسمحوا لي أن أكرر القول إن بلدي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ملتزم التزاما تاما بروح المبدأ الذي قامت على أساسه المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٤، نلتزم بمواجهة تحديات السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل وفي أماكن أخرى، كما يتضح من وجودنا في عمليات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما يعلم أعضاء المجلس، أدركت موريتانيا وقيّمت منذ البداية حجم التحديات التي يشكلها التهديد الإرهابي في المنطقة. لهذا السبب، ومنذ عام ٢٠٠٨، جعلنا من مكافحة التطرف العنيف والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأشخاص عبر الحدود أولوية لنا، من خلال استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد لمكافحة هذه الجرائم على نحو فعال. وتحقيقا لهذه الغاية، وفي ضوء هذا الالتزام من جانب السلطات العليا في بلدي، بما في ذلك رئيس الجمهورية، فخامة السيد محمد ولد عبد العزيز، تلتزم موريتانيا التزاما ثابتا بمبادئ القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتذكّر بأهمية النقاط الثلاث التالية وطابعها الهام، اليوم أكثر من أي وقت مضى، لزيادة فعالية وكفاءة وقدرة العمل الذي تقوم به القوة المشتركة لمنطقة الساحل.

النقطة الأولى هي الشرعية الدولية التي تحظى بها القوة استنادا للإذن الصريح من مجلس الأمن، والولاية التي أناطها بها وفقا للفصل السابع. والنقطة الثانية هي ضرورة تأمين التمويل الكافي والمستدام كما حدده رؤساء دولنا، أي تقديم مبلغ ٤٢٣ مليون يورو لبدء العمل، ومن ثم تقديم مبلغ ١١٥ مليون يورو سنويا. والنقطة الثالثة هي ضرورة شن الهجمات على امتداد الساحل.

وفي الختام، أتقدم نيابة عن بلدي بالشكر مرة أخرى إلى أعضاء المجلس على اهتمامهم، كما يتضح من توافق الآراء في ما بينهم على جعل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل حقيقة واقعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.